: https://doi.org/10.25130/tjfps.v2i32.201

TJFPS

ISSUE 32

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الأكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

جدليات القوة الإستخباراتية وحدود الفعل الإستراتيجي

The dialectic of intelligence power and the limits of strategic action

Mohanad Hameed Alrawi [a]
Mosul university / College of Political Science [a]

م.م. مهند حميد الراوي.[a] *

[a] جامعة الموصل/ كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received 03 Apr . 2023
- Accepted 20 May . 2023
- Available online 30 June . 2023

Keywords:
- strategic thought.
- intelligence power.
- limits of strategic action.
- critical interactions.
- asymmetry in adversaries.

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: intelligence power is one of the pivotal and central concepts in international politics, power in the traditional (military) sense no longer functions as a central explanatory concept in conflict interactions in the global strategic environment, which is, in fact, reflections of the sluggishness of the nation-state, in addition to that The well-known traditional concept of force, in its origin, basically means violence, while the intelligence force pattern means more power and ability, but less violence. This is based on the ability of the strategic thought of the state to devise strategic patterns and models that can be described as (alternative defense patterns) for national security, and the intelligence power is one of the contemporary patterns of that power.

*Corresponding Author: Mohanad Hameed Alrawi ,E-Mail: rawimohanad@gmail.com
Tel:0096407712200755, Affiliation: Mosul university / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 03/ نيسان /2023
- القبول : 20/ ايار /2023
- النشر المباشر: 30/ حزيران /2023

الكلمات المفتاحية :
- الفكر الإستراتيجي.
- القوة الاستخباراتية.
- حدود الفعل الإستراتيجي.
- التفاعلات الحرجة.
- اللا تماثل في الخصوم.

الخلاصة : بالرغم من ان القوة تعد احد المفاهيم المحورية و المركزية في السياسة الدولية، الا ان القوة بالمفهوم التقليدي (العسكري) لم تعد تعمل بشكل كبير كمفهوم تفسيري مركزي في التفاعلات الصراعية في البيئة الاستراتيجية العالمية و التي هي في حقيقتها انعكاسات لترهل الدولة القومية، اضافة الى ان المفهوم التقليدي المتعارف عليه للقوة في اصله، يعني العنف اساساً، في حين ان نمط القوة الاستخباراتية يعني المزيد من القوة و القدرة و لكن اقل عنفاً. و ذلك بناءً على قدرة الفكر الاستراتيجي للدولة على ابتكار انماط و نماذج استراتيجية يمكن وصفها بـ (الانماط الدفاعية البديلة) للأمن القومي، والتي تعد القوة الإستخباراتية أحد الأنماط المعاصرة لتلك القوة.

المقدمة

نظراً لأن اغلب الذين ساهموا في تطوير الادب النظري المتعلق بمجال الاستخبارات كانوا من العاملين السابقين في الاجهزة الامنية و الاستخباراتية، لم يهتموا بتطوير اقترابات نظرية تفسر او تشرح اهملية الاستخبارات في في نظريات التحليل الاستراتيجي. و بالرغم من ان اغلب الدراسات و تحديداً النظريات الوصفية كانت قد تناولت الاستخبارات كمعرفة و كعملية و كمنظمة، و بعضها الاخر تناولها كوظيفة حسب النشاط الاستخباراتي، في حين النظريات التفسيرية ركزت على المنهج النظري الاكثر شيوعاً و هو شرح فشل العمل الاستخباراتي، و الذي يخدم غرضاً وظيفياً مشابهاً لتفسيرات الحرب في سياق نظري للعلاقات الدولية إلا انها لم تتناولها كنمط من انماط القوة متمايز عن بقية انماط القوة الاخرى. و هي النمط الذي بدأ يهيمن على طبيعة التفاعلات في البيئة الاستراتيجية العالمية نتيجة عدد من التحولات في هذه البيئة.

المحور: جدلية القوة الاستخباراتية و الفكر الاستراتيجي المعاصر

ان دراسة الاستخبارات تكاد تكون غائبة في اغلب طروحات الفكر الاستراتيجي بشكل واضح وصريح نتيجة السرية التي تتسم بها مثل هذه الدراسات و الابحاث، إلا ان الفكر الاستراتيجي ينبع و يتشكل من البيئة المعقدة و المركبة و المتغيرة، و لهذا فأنه يتميز بالديناميكية التي اثرت على السيرورة الهيكلية والبنيوية للقوة، فالقوة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمدلولات الفكر الاستراتيجي، لاسيما الشق العسكري منه، لذا نجد ان التغيير في حركة الفكر والرأي اثرت بشكل مباشر على ملامح وتوجهات القوة في القرن الحادي والعشرين، فطبيعة العلاقة ما

بين الفكر الاستراتيجي والقوة هي ذات ارتباط متلازم واسع النطاق وشديد التأثير بين الاثنين[1]، اذ تدور عملية الفكر الاستراتيجي حول الكيفية (الفكرة او الطريقة) التي تستخدم بها القيادة القوة المتوافرة لدى الدولة، لفرض سيطرتها على مجموعة من الظروف والمواقع الجغرافية، لتحقيق الاهداف (الغايات) بما ينسجم و سياسة الدولة، لخلق تأثيرات استراتيجية تدعم مصالح الدولة[2]، اذ ترتكز الوظيفة الرئيسة للفكر الإستراتيجي على كيفية إستخدام و توظيف مختلف عناصر القوة الوطنية لأجل تحقيق الهدف الإستراتيجي و جعله محل التنفيذ، و لعل الهدف من ذلك هو إمكانية تعزيز القوة ، من خلال نمط القوة الإستخباراتية عبر تركيزها و بالشكل الذي يجعل الواحدة تدعم الاخرى[3].

ان الاستراتيجية في اصلها فعل، و لكن مع تطور دلالات التفكير الانساني، تحولت الى حالة فكرية تكاد تكون متكاملة، و بالتالي فأن الفكر الاستراتيجي ينطلق من كونه عملية فكرية اقرب للتنظير ترتكز على الابتكار و تقديم افكار جديدة، في حين أن القوة الاستخباراتية هي وسيلة استراتيجية يمكن وصفها بـ **(هدف وسائلي)** بمعنى ان الفكر الاستراتيجي في صياغاته لمفهوم القوة يتأرجح بين وسائلية الاستخبارات و ديناميكية الفكر التنظيري المستند الى اطروحات فكرية ذات طبيعة عملياتية تتبلور اهم تجلياتها في القوة الاستخباراتية. فالقوة الاستخباراتية ترتبط بالفكر الإستراتيجي بعلاقة مركبة و معقدة، قد تكون احد معطياتها انها تابعة له و مستندة عليه. اي ان القوة الاستخباراتية لديها وظائف مركبة فكرية و عملياتية: الاولى تساهم بشكل فعال في صياغة الاستراتيجية، الثانية تقوم بوظيفة محركة للإستراتيجية من خلال توجيه انماط القوة الاخرى.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بعقيدة القوة الاستخباراتية التي تمتلك سلطة فكرية أكبر، ويمكن ان يؤدي ذلك الى مستوى اخر بشأن (ما يجب ان تقدمه العقيدة)، حيث أن الجدلية تدور حول ما يمكن ان تمثله القوة الاستخباراتية من سلسلة إجراءات التشغيل القياسية، او إطار عمل مفاهيمي، خاصة وان اشكالية عقيدة القوة الاستخباراتية،

---

[1] للمقارنة ينظر: ابو نصر سامية، الاعلام والعمليات النفسية في ظل الحروب المعاصرة واستراتيجية المواجهة، ط1، (القاهرة: دار النشر للجماعات، 2010)، ص213.

[2] هاري آر. يارغر، الاستراتيجية و محترفو الأمن القومي، ط1، ترجمة: راجح محرز علي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011)، ص 39.

[3] للمقارنة ينظر: علي فارس حميد، نظريات تحليل الإستراتيجيات الدولية: دراسة تعقيدات التحليل ومعضلات الأمن في النظام الدولي، ط1، (بغداد: المعهد العراقي للحوار، 2022)، ص 29.

انها قابلة للتحجر، والتي خلقت حالة من الصراع الجدلي بين من يتبنى المفاهيمية من جهة، ومن يلتزم بالإجرائية، بمعنى هل يجب ان تقوم العقيدة بصياغة إجراء (وصفي دقيق) لكيفية توظيف القوة الاستخباراتية، او يجب ان تُعبر عن مفاهيم عامة للوظائف الاساسية العامة التي تقوم بها مختلف الفواعل الأمنية المرتبطة بالقوة الاستخباراتية؟، وبالرغم من تعقيدات هذه الجدلية، إلا ان هناك من يقترح امكانية ان تكون العقيدة المشتركة (المستوى الاعلى) تدور حول المبادئ العامة والعقيدة (المستوى الاقل) تتضمنها الكتيبات الميدانية والمكتبية والتي تدور حول كيفية تنفيذ الاجراءات الاستخباراتية[1]، لأن عقيدة القوة الاستخباراتية تطبق عقيدتها سراً ولا تكشف عنها، حيث ان سريتها وسرية توجهاتها وعقيدتها تجعلها تتحرر من الرصد، اذ انها تتسلح بفكر استراتيجي يستطيع ان يفرض قوة الدولة خارج حدودها وفق اساس واقعي من الإمكانيات و المصالح التي تلائم طبيعة الإمكانيات. بمعنى ان مصدر التفكير الإستراتيجي في القضايا الأمنية يُنسب الى عقيدة القوة الاستخباراتية والتي تتحول بدورها الى ممارسة استراتيجية عملياتية. فضلاً عن ان صميم عمل القوة الاستخباراتية والفكر الإستراتيجي هو النظر الى المستقبل، والتي تعبر عن تصورات صانع القرار الإستراتيجي لطبيعة التفاعلات المستقبلية المحتملة، سواء من ناحية النتائج او الأطر المفاهيمية او حتى الإجراءات القياسية.

من جهة اخرى، فان جدلية العلاقة بين القوة الاستخباراتية و الفكر الإستراتيجي تتفاعل وفق نمطين رئيسيين، **النمط الأول:** فوقي (نخبوي)، ينطلق من حالة تنظير فكرية لبلورة نمط القوة من الناحية الأفضلية في كيفية التعامل مع البيئة الإستراتيجية من خلال تفضيل التوجيه بضرورة إدارة القوة الإستخباراتية لبقية أنماط القوة الاخرى. **النمط الثاني:** تحتي (عملياتي)، ينطلق من حالة عملياتية في كيفية التعامل مع أنواع التفكير الخمسة، (التفكير الاستنتاجي، التفكير الاستقرائي، التفكير الاحتمالي، التفكير القياسي، التفكير النقدي) وامكانية تحويل القوة المعرفية الى قوة استخباراتية. لأن القوة الاستخبارتية تركز بشكل أساسي على الفكر الإستراتيجي، حيث يُطلب من القائمين عليها استخدام قدرات تفكير أساسية ومهارات معقدة للتعامل مع البيئات الأمنية المضطربة، حيث انهم يسعون باستمرار لتحسين جودة تفكيرهم لدعم متطلبات صنع القرار الإستراتيجي[2]. كما ان تراكم عملية التفكير المنظم في قضية استخباراتية محددة ذات ابعاد عالية المستوى، يعزز في تحويل القوة

[1] Mark Phythian, Understanding the Intelligence Cycle, Published Routledge, 2014, P.69.

[2] للمقارنة ينظر: أساسيات التحليل الاستخباري، ط1، ترجمة: فراس الهورامي، (بغداد: دار شمس الأندلس، 2022)، ص 236.

الاستخباراتية وإرتقائها الى مرتبة الفكر الإستراتيجي و اسبقيتها في صناعة القرار الإستراتيجي. حيث يعمل الفكر الإستراتيجي على توظيف القوة الاستخباراتية بدرجات عالية المستوى، تتمثل في تشكيل البيئات العملياتية ومنع الصراع وتعزيز المكاسب، من خلال التتعامل مع البدائل و السيناريوهات و التي تعد اسلوباً متشعباً ومعقداً في التفكير الإستراتيجي، من جهة، واحد الأساليب الرئيسة في عمل القوة الاستخباراتية من جهة اخرى، حيث يحاول استخدام التعقيد و عدم اليقين في الموقف لوصف العديد من النتائج او البدائل المستقبلية التي يجب على صانع القرار الإستراتيجي اخذها في العتبار، بدلاً من التنبؤ بنتيجة واحدة[1]. لأن الفكر الاستراتيجي ينطلق من فكرة التنبؤ بالمخاطر المحتملة و من ثم صياغة الاستراتيجية المستقبلية، و بسبب توسع الوظائف الامنية و التداخل المؤسساتي للقوة الاستخباراتية، فأنها اصبحت المسؤولة عن صياغة تلك الاستراتيجية، بمعنى ان القوة الاستخباراتية هي وليدة الفكر الاستراتيجي بأمتياز، و التي تيسر فهم البيئة العملياتية المعقدة.

من جهة اخرى، ونتيجة تحولات الفكر الإستراتيجي المعاصر من البيئة الجيبولوتيكية التقليدية الى فضاءات واسعة، فان القوة الاستخباراتية المبنية على التكنولوجيا (القوة الاستخباراتية السايبيرية) قد جعلت الجغرافية لا مكانيّة من ناحيةٍ والمكان غير زمانيّ من ناحية أخرى، لأن الانتقال المعلوماتي قد أصبح بسرعة الضوء عبر الأقمار الصناعية و بالتالي فقد أصبح "الحضور" ممكناً ولو عن بُعدٍ من خلال توظيف القوة الاستخباراتية.

المحور الثاني: القوة الاستخباراتية و جدليات حدود الفعل في الفكر الاستراتيجي

ان الاداء الاستراتيجي للقوى الدولية ضمن انماط القوة التقليدية عادةً ما يتحرك في اطار **حافات الامن القومي** للنفوذ الجيوسياسي للقوى المنافسة. إلا أن نمط القوة الاستخباراتية تتجاوز في تطبيقاتها تلك الحافات معبرة عن حالة من السيولة تنتج تهديدات و مخاطر من جهة، و إدارة تلك المخاطر و مواجهتها و الحد من خطورتها من جهة اخرى، تنعكس في تأثيراتها على الامن القومي للدول نتيجة ما يعرف بـ **التكاملية في الاداء الاستراتيجي للقوة الاستخباراتية**. لكن في نفس الوقت، فأنه و بالرغم من تلك التكاملية في الاداء من خلال توظيفها لبقية انماط القوة الاخرى من جهة، و إدارة تلك الانماط من جهة اخرى، فضلاً عن القدرة التكاملية

[1] للمقارنة ينظر، المصدر نفسه، ص 191.

المعقدة و المركبة في إدارة التفاعلات التعاونية والتصارعية و التعاونية في السلم و الحرب، الا ان لديها حدود للفعل الاستراتيجي في ادائها.

من جهة اخرى، فأن البيئة الاستراتيجية العالمية و ما شهدته من تزايد و تعقيد في المخاطر و الفواعل، فضلاً عن الاجندات نتج عنها ما يمكن وصفها بـ **(فجوة القوة الاستخباراتية)**، و هي حالة الموائمة بين الطموحات الاستخباراتية من جهة، و المقومات الاستخباراتية التي تمتلكها الدولة من جهة اخرى. إلا انه في نفس الوقت، فأن هذه الفجوة قد تتسع فيما يتعلق بأنماط القوة الاخرى كلما كان هناك فجوة كبيرة بين الطموحات و المقومات، لكنها تضيق تلك الفجوة فيما يخص القوة الاستخباراتية، على اعتبار ان القوة الاستخباراتية اصبحت متاحة لكثير من الفواعل اكثر من بقية انماط القوة الاخرى التي تحتاج الى بنية تحتية كبيرة و قوية للوصول الى تحقيق الطموحات، و بالتالي، فأن هناك دول و فواعل من غير الدول اصبح لها تأثير في التفاعلات الدولية رغم عدم امتلاكها لمقومات كبيرة بالنسبة لمقومات القوة التقليدية، إلا انها مؤثرة استخباراتياً.

ان هذا النمط، و نتيجة الأختلافات الفكرية حول مدى قدرته على إدارة التفاعلات في البيئة الاستراتيجية العالمية، فأنها خلقت مجموعة من الجدليات على مستوى الفكر و التنظيم و الأداء الاستراتيجي، من بينها:

اولاً: **الجدلية القانونية (تقنين القوة الاستخباراتية):** بالرغم من ان بعض الدول تدرج احكاماً عامة بشأن قوتها الاستخباراتية في دساتيرها، و عادة ما تكون هذه القواعد الدستورية احكاماً عامة، مثل اخضاعها للمساءلة امام البرلمان و احترامها لسيادة القانون[1]. الا ان مدى ملاءمة القوة الاستخباراتية مع التغييرات الحاصلة في بيئة الامن القومي و تزايد التهديدات و المخاطر، اصبحت تواجه تحدياً خطيراً مرتبطاً بالصلاحيات القانونية و ترتيبات الحكم. اذ ان المجتمع الذي ترتفع فيه القدرات الاستخباراتية في الحد من المخاطر، هي تلك المجتمعات التي تقل فيها الحرية[2] لهذا فأن المسؤولين عن توظيف القوة الاستخباراتية يؤيدون الجهود المبذولة لمراقبة حركة

[1] Aidan Wills, Understanding Intelligence Oversight, Guidebook, (Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces), 2007, P. 12.

[2] Tessel Renzenbrink, Predictive Policing: Keeping Tabs on Society, ELEKTOR, November 5, 2015, accessible at: https://www.elektormagazine.com/articles/predictive-policing-keeping-tabs-on-society-1

الاتصالات الالكترونية و المجتمعية، و يقولون ان السلامة العامة بالتأكيد اهم بكثير من هواجس الخصوصية[1]. لذلك فأن مركز جنييف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة وضع مجموعة من رزمة ادوات من اجل الاشراف لتقييم و/او محاولة تقييد اداء القائمين على توظيف القوة الاستخباراتية، من خلال ما اذا كانت الاعمال اعمال القوة الاستخباراتية مطابقة للقانون المرعي الاجراء[2] و بسبب ان بيئة القوة الاستخباراتية اصبحت اكثر فوضوية و انكشاف سرية الممارسات الاستخباراتية، تصاعد الجدل حول زيادة الرقابة الشعبية على اعمال القوة الاستخباراتية و تعارض عملها في الفضاء السايبيري مع احترام خصوصية المواطنين، فضلاً عن العمل التقليدي للقوة الاستخباراتية القائم على زرع الاشخاص و تزييف بيانات الهوية، حيث اصبح محل جدل قانوني و اخلاقي، و لهذا تصبح البلدان المغلقة ذات النظم السلطوية اكثر كفاءة في توظيف ادوات القوة الاستخباراتية سواء ببعدها البشري او السايبيري دون الالتفات الى الجدل القانوني و الاخلاقي[3]

ثانيا: **جدلية التكنلوجي_البشري:** و هي التحديات التي تؤثر على الأساليب والممارسات والأدوات والمهارات العلمية والإبداعية للمجتمع الاستخباراتي. وقد تؤثر عدم القدرة على البقاء متفاعلًا مع التغيرات السريعة في معايير التكنولوجيا والصناعة، على الميزة التنافسية للمجتمع الاستخباراتي. من جهة اخرى، فأنه بالرغم من تطور العلاقة بين التكنلوجيا و العمل الاستخباراتي، إلا انه لا يمكن الجزم بأن التكنلوجيا ستعمل على تحييد العنصر البشري في العمل الاستخباراتي. فالطائرات بدون طيار و الاقمار الصناعية و تقنيات التنصت و الاختراق تظل جزءً في العمل الاستخباراتي و تقوم بمهمة الرصد، بينما يقوم العنصر البشري بمهمة الفهم، حيث لا يمكن للتقنية النفاذ لما يوصف بـ الغيوم الحضارية، فلا يمكن لأي قمر صناعي او تقنية اختراق فهم

[1] للمزيد ينظر: مارك بيردسول، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي و العشرين، ط1، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (169)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014)، ص 22.

[2] Hans Born and Aidan Wills, Overseeing Intelligence Services, A Toolkit, (Geneva: Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces), P. 7.

[3] Berma Klein Goldewijk, Why still critical? Critical intelligence studies positioned in scholarship on security, war, and international relations, Tylor and Francis Journal, (London: Routledge Tylor and Francis Group, 2021) , P.19.

المعلومات الواردة اليه من منطقة حضارية ما او ان يستنتج سلوكيات الافراد و الجماعات او ان يتنبأ بما ينتج عن مواقف الجمهور او الجماعات المتطرفة[1]

ثالثاً: **جدلية اللا تماثل في الخصوم:** يشير المضمون الانطولوجي الى التحول من التعامل مع العلاقات ما بين الدول الى التعامل مع شبكات عالمية متزايدة التعقد من التفاعلات، لا بين الدول فحسب، بل بين طيف واسع من الفواعل الدولتية و غير الدولتية ايضاً. اذ ان ما يبرر هذا التحول لا يكمن في ظهور الفواعل غير الدولتية، على اختلاف اشكالها فحسب، و انما يكمن كذلك، في ان تنامي دور هذه الفواعل يؤدي الى _و ينتج في الوقت نفسه_ تشتت و انتشار انماط القوة، و _في مقدمتها القوة الاستخباراتية_ بحيث تتحول الدولة الى مجرد فاعل يتقاسم القدرة و التأثير مع فواعل اخرى يتحكم كل منها في نمط معين من انماط القوة، و تكمن الميزة الأساسية لتحول مفهوم القوة في خضوعها المتواصل لعمليات اعادة التموضع (relocation) و إعادة التوزع (redistribution)[2]. اذ تفرض العولمة في بعض معانيها توسيع السوق العالمية _من بينها انتشار المنتج الاستخباراتي_ بشكل متسارع، و ستقود هذه السيرورة الى فقدان الدولة لجزء من سلطتها، و هو ما نجم عن الاختلال الوظيفي بين العلاقات الداخلية و التفاعلات العالمية، و التي ادت الى فقدان الدولة لعنصر الضبط كإتزان و اختصاص في ادائها البيروقراطي، و هو ما عبر عنه عالم الاجتماع (Danial Bell) في مقولته الشهيرة: (الدولة اصبحت اصغر من ان تتعامل مع المشاكل و اكبر من التفاعل بفعالية مع المشاكل الصغرى)[3]و اتساقاً مع توسع ظاهرة مزاحمة نمط الفاعلين من غير الدول لنمط الدولة القومية بقوة في البيئة الاستراتيجية العالمية و ذلك وفقاً لموجتين رئيسيتين من هذا النمط، اولاهما: فوق دولي، و ثانيتهما: تحت دولي، و اذا كانت الموجة الاولى (ما فوق الدول) ذات طبيعة (اختراقية تساومية) للدولة، لأن تأثيرها اضعف سلطة الدولةعلى اقليمها الجغرافي بسبب مزاحمتها الدولة في ممارسة الوظائف المنوطة بها، و التي طالما

---

[1] احمد الباز، ما هي الاستخبارات البشرية و كيف تعمل، في: محمد العربي، ما وراء التقنية: تحولات في الحرب و الاستخبارات، مركز الانذار المبكر، 2021، ص ص 150_151.

[2] للمقارنة ينظر: محمد حمشي، مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية،ط1، (قطر: المركز العربي للإبحاث و دراسة السياسات، 2021)، ص 159.

[3] Richard Higgot, Globalization and Regionalization: New Trends in World Politics, Abu Dhabi, the Emirates Center for Strategic Studies and Research,1998, p.78.

ظلت حكراً عليها، فإن الموجة الثانية من هذا النمط من الفاعلين (ما تحت الدول) تلعب دورها في اطار ما يمكن تسميته بـ (الاختراق الموازي)، بمعنى ان هؤلاء الفاعلين الجدد لا ينافسون الدولة على وظائفها الاحتكارية فحسب، بل يشكلون قوة (موازية)، تفرض قوانينها الخاصة في بعض الاحيان لتصبح دولة داخل الدولة، او تتمدد لتلتهم الدولة ذاتها و تحل محلها[1].

و من منطلق مزاحمة الدولة على وظائفها الاستخباراتية، بدأت تنظيمات ارهابية بتوظيف نمط القوة الاستخباراتية* من خلال استغلال نفس الطرق و الاساليب التي تستخدمها الدول في مجال القوة الاستخباراتية، عن طريق توظيف الانترنت، الذي اصبح مكاناً حيوياً للخلايا الارهابية لتنظيم و تبادل الافكار حول التكتيكات بطريقة لا مركزية.[2]، و هذا يعتمد بدرجة كبيرة على ادراك هذه الجماعات لنقاط ضعف الخصم. كما انها تحديات تُبنى على فكرة الغموض وعدم إمكانية تحديد ماهية العدو، اذ تكون بين أطراف غير متكافئة من حيث القوة، ولقد برزت نتيجة للتغير المهم في هيكلة الفواعل الأمنية و تزايد مخاطرها من النمط التماثلي (باعتبار تماثل أطرافها) إلى النمط اللاتماثلي (بالنظر إلى لا تناظر طبيعة أطرافها) تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في البيئة الدولية الاستراتيجية[3]. و ذلك من حيث أن الخصوم غير النظاميين يسعون الى استغلال الأفضلية التكتيكية في وقت ومكان يختارونه بأنفسهم بدل الخضوع إلى القواعد التقليدية المتعارف عليها في

---

[1] مصطفى شفيق علام، حروب اللا دول: مأزق الجيوش النظامية في إدارة الحروب اللا متماثلة، في: شادي عبد الوهاب منصور: تفاعلات صراعية: استراتيجيات إدارة التهديدات في ظل تحولات بيئة الأمن الدولي، ط1، سلسلة كتب المستقبل، (ابو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2022)، ص ص 35_36.

* يعد (أمنيّات) الجهاز الاستخباراتي الذي اسسه تنظيم داعش، و يعود تاريخ إنشاء هذا الجهاز يرجع إلى أغسطس 2014، و السبب الرئيسي وراء إنشاء جهاز الاستخبارات الداعشي "أمنيات" هو تجنب تسلل عملاء الاستخبارات الأجنبية وسط المقاتلين في سوريا، وإحكام السيطرة عليه لمنع تسريب أي معلومات عن التنظيم وهي معلومات أكدها ماتيو سوك الصحافي الفرنسي المتخصص في الجماعات الإرهابية، من خلال قراءة ملفات قضايا العائدين من "داعش"، والوثائق التي نُشِرَت في هذا الصدد، ومن خلال إجراء مقابلات مع قضاة وخبراء ورجال شرطة وعملاء للمخابرات. للمزيد ينظر: إسلام ابراهيم حسن، داعش نموذجاً: الانشطة الاستخباراتية للتنظيمات الارهابية،)القاهرة: المركز العربي للبحوث و الدراسات) بحث منشور على موقع المركز، تاريخ النشر: 2019/1/16، تاريخ الدخول للموقع: 2022/3/10، على الرابط: http://www.acrseg.org/41272

[2] قوادرة حسين و كحلوش منى، مصدر سبق ذكره، ص 118.

[3] Toni Pfanner,"Asymmetrical warfare from the perspective of humanitarian law and humanitarian action", International Review of the Red Cross, V87,N875, Marche 2005, p 151.

النظام الدولي، إذ يحاولون مراكمة سلسلة من الأثار التكتيكية الصغيرة ثم يضخمونها باستعمال الإعلام وحرب المعلومات لإضعاف الدول استخباراتياً[1].

كما تكتسب شركات الأمن والاستخبارات الخاصة* من خلال إدارة عمليات عسكرية واستخباراتية وأمنية متناهية الصغر لا تستدعي تدخل القوات النظامية، و بالرغم من ان هذا النمط من الفواعل التي توظف القوة الاستخباراتية يشكل تهديد و تحدي للدول سواء المالكة لها او التي تنفذ عملياتها الاستخباراتية داخلها، الا انها في نفس الوقت قد تكون عامل قوة للدولة و ذلك لسهولة التملص من المسئوليات القانونية والأخلاقية حال افتضاح امرها –مثل شركة بلاك ووتر، وشركة فاغنر– وكذلك الكُلفة السياسة المنخفضة لاستخدام مثل هكذا كيانات لا تأخذ الطابع الرسمي وفي نفس الوقت تمتلك شرعية قانونية لما تقدمه من خدمات لا تجعلها تعمل كمنظمة خارج القانون[2]. لكنها حتماً تشكل تحدياً للقوة الاستخباراتية المضادة للدول و بالتالي يكون من الصعوبة على الدول تحمل مواجهة مثل هذه الفواعل التي تنشط فيها لأنها تقوم بالدرجة الاساس على فكرة لا تماثلية الفواعل مقابل تماثلية الاداء. فبينما تتولى القوة الاستخباراتية بمفهومها الدولاتي (الحكومي) بشكل رسمي ادارة و معالجة الملفات السياسية و الصراعات الاقليمية فيما يخص الامن القومي للدولة بمفهوم الدولة و المؤسسات، تتولى الشركات الامنية الخاصة، إدارة التصعيد الما بعد دولتي بنمط شركاتي يتشعب ما بين الامني و العسكري و الهجومي و الدفاعي و يتحرر من قيود القانون و المساءلة و بفاعلية و مرونة اكبر مما تتيحه المؤسسات التقليدية الخاضعة في عملها لمحددات قانونية و دستورية و توقيتات سياسية داخلية و خارجية[3]. فضلاً عن

---

[1] Thomas Copeland,Is the “New Terrorism” Really New?An Analysis of the New Paradigm for Terrorism, The Journal of Conflict Studies, Winter 2001, Vol. XXI, No. 2, p93.

* ابرز الامثلة على شركات الامن و الاستخبارات الخاصة: مجموعة الاستراتيجيات العالمية، و لوكهيد مارتن، و نورثروب جيرومان، و مؤسسة سايت، و هي شركات مختصة بجمع و تصنيف المعلومات، و التحليلات، و التقديرات، والاستجواب للمعتقلين، و التدريب و تطوير اليات و أدوات اجهزة الاستخبارات الرسمية. اضافة الى شركة فاغنر و بلاك ووتر، و هي شركات مختصة بتنفيذ عمليات امنية و استخباراتية ميدانية في مناطق الصراعات.

[2] Peter Singer. Corporate Warriors: The Rise of the Privatized Military Industry. Cornell University Press, newYork,2003, P. 19.

[3] Dana Priest, William M. Arkin. Top Secret America: The Rise of the New American Security State. Little, Brown and Company. New York.2011, P.23.

تداخل الحدود الفاصلة بين الوظائف الاستخباراتية التي تقوم بها الدول، وتلك التي تقوم عليها الشركات الخاصة. حيث دفعت التغيرات التقنية الشركات الخاصة بتطوير برامج التعقب والتحليل، والقرصنة، وأصبحت الدول "زبائن لديها" بل أصبح هناك تدوير للعنصر البشري بين الجهتين، حيث يلتحق العاملين السابقين بالاستخبارات بشركات الأمن و الاستخبارات، وهو ما يساهم في توسيع خبرة وقدرة الشركات على التأثير.

و بالرغم من التماسك الذي تبدو عليه اطروحة الشراكة بين القوة الاستخباراتية للدول و القوة الاستخباراتية للمؤسسات الخاصة، فإن الخبرة العملية كشفت عن اشكاليات رئيسية، لعل ابرزها التحيزات الحاكمة للخدمات التي تقدمها بعض المؤسسات الخاصة، و المبالغة في تقدير التهديدات و مخاطر الامن القومي للدولة، من اجل التأثير على صانع القرار، و الحفاظ على الطلب على المنتجات و الخدمات الاستخباراتية. اضافة الى اشكالية الانتهاكات التي تتورط فيها هذه المؤسسات، و تنعكس على سمعة الحكومات[1]

و عليه، فأن هذه الحالة ستؤدي الى (فقدان) حصانة القوة الاستخباراتية للدول، من خلال تراجع احتكارها للقدرات الاستخباراتية المرتبطة بإدارة التفاعلات، حيث ستتمكن العديد من الفواعل من الحصول على قدرات استخباراتية مترابطة قد تكون عابرة للقارات من خلال شبكات استخباراتية في اقاليم العالم المختلفة.

رابعاً: **جدلية القيود و التداخل المؤسساتي:** يقصد بالقيود المؤسسية تلك العوامل المباشرة القائمة على ضعف القيادات المتوسطة ادارياً المؤسسي والفكري، فضلاً عن تراجع القدرات الثقافية لهم نتيجة تحول ادارة التحليل الاستخباراتي إلى (شبه علم اجتماعي) يجتذب أنصاف المتعلمين. اتضح هذا التراجع في أعقاب أحداث 11 سبتمبر؛ حيث توسعت أجهزة الاستخبارات في التوظيف دون التدقيق في خلفية المعينين بفعل ضغط ظروف الحرب على الإرهاب، في الوقت الذي تراجعت فيه سلطة المتخصصين من حملة الشهادات العليا. أدى هذا إلى تدهور المرجعية الثقافية للمهنة التي عرف عن أصحابها المستوى الفكري العالي وإتقانهم اللغات الأجنبية والآداب فضلاً عن تفاعلات السياسة الدولية[2].

---

[1] Armin Krishnan, The Future of U.S Intelligence outsourcing, the brown journal of world affairs, issu 1, vol. xviii, Fall/ Winter. 2011.

[2] Dan Priest, William M. Arkin. Top Secret American: The Rise of the new American Security State. Little, Brown Company. New York. 2011. P54.

اذ لم تعد قضايا العلاقات الخارجية حكراً على مؤسسة الخارجية او الدبلوماسية الرسمية فحسب، بل شهدت الفترة الاخيرة بروز عدد كبير من القضايا ذات الابعاد الفنية المعقدة، و التي قد تستوجب استدعاء اطراف و مؤسسات اخرى من خارج المؤسسة الدبلوماسية الرسمية، من بينها المؤسسات الاستخباراتية مما يزيد من تداخل المؤسسات في وظائفها، اضافة الى ان هذا التداخل و تدخل اطراف اخرى، قد يزيد من صعوبة الحفاظ على سرية المعلومات و الاتصالات لأنه بشكل او بآخر قد تتسرب بعض المعلومات او الاخبار من احد الاطراف المشاركة فيها، فضلاً عن ان المؤسسات الدبلوماسية قد لا تنجز اتفاقاً كبيراً في حل المشكلات المعقدة، مما يستدعي تدخل اطراف اخرى من بينها المؤسسات الأستخباراتية لتحقيق مصلحة الدولة من خلال قنواتها غير الرسمية[1]. و بالتالي فأن هذا التداخل بين المؤسسات السياسية الرسمية من جهةن و المؤسسات الاستخباراتية يعد احد الجدليات التي تعاني منها الدول في تحقيق مصالح الامن القومي، اذ كلما ازدادت حالة التوافق السياسي و الهوياتي و الاتفاق على استراتيجية واضحة، كلما ادى ذلك الى ارتفاع مستوى التفاعل الايجابي بين تلك المؤسسات مما يؤدي الى فاعلية الدولة على مستوى سياستها الخارجية، و العكس صحيح.

من جهة اخرى، فإن طبيعة التداخل الراهن بين الفعلين الأمني الاستراتيجي، و السياسي الدبلوماسي، عند إدارة المخاطر الاستراتيجية للأمن القومي للدولة، فرضت على القوة الاستخباراتية ألا تقف عند حدود مهامها التقليدية المتعلقة بدعم أجهزة صنع القرار بالتقديرات و التقييمات الاستراتيجية. و ينشأ هذا التداخل بالأساس من داخل مجتمع الاستخبارات ذاته، لا سيما مع امتلاك اغلب دول العالم لنمط قوة استخباراتية متعددة المهام، تعمل غالباً وفقاً لرؤية و تصور يربطان بين مجالات الأمن و السياسة و الدبلوماسية[2]. مما يعمل على تعزيز النفوذ الاستخباراتي داخل مؤسسات النظام السياسي.

اذ ان التداخل بين المؤسسات الامنية و تحديداً مؤسسات انفاذ القانون او حتى المؤسسات المسؤولة عن العمل الاستخباراتي من جهة، و التداخل بين المؤسسات الاستخباراتية و المؤسسات السياسية من جهة اخرى، قد يؤدي تعزيز النفوذ الاستخباراتي داخل مؤسسات النظام السياسي، من خلال تصاعد تأثير القوة الاستخباراتية

[1] رانيا السباعي، الأشكال غير العلنية لعلاقات الفاعلين الدوليين على الساحة العالمية، في: ابراهيم غالي، عالم مخيف، مصدر سبق ذكره، ص 155.

[2] John D. Stempel. Diplomacy and Intelligence, Security Studies, Mar 2010, at: https://goo.gl/4EtGRV

في صياغة رؤية و تحرك السياسة العامة لمواجهة تهديدات و مخاطر الامن القومي، بحكم قرب القيادات الاستخباراتية من الدائرة الضيقة لعملية صنع القرار في الدولة، و انفرادها احياناً بإدارة بعض الملفات السياسية، إلا ان ذلك قد يواجه _في نفس الوقت_ اشكاليات تتعلق بوجود بين القيادة السياسية و القيادات الاستخباراتية[1]. و عليه مرت القوة الاستخباراتية من شريك في صناعة القرار الاستراتيجي الى الفاعل الأكثر تاثيراً في صناعة القرار الاستراتيجي خاصة في الملفات الأمنية بمفهومها الموسع.

خامساً: **جدلية القياس:** تتصف القوة بما يعرف بـ **الخاصية الانعكاسية،** بمعنى ان المفهوم التقليدي للقوة نسبي، لأن قوة الدولة تقاس بشكل انعكاسي بمقارنتها بقوتها المادية بقوة الدول الاخرى كمياً، و هذا مرتبط بمفهوم الحرب، لأن الدول كانت تقيس الحرب بمعايير كمية، اذ ان نسبية القوة شديدة التعقيد في ظل التطورات التي يشهدها العالم، و التي تترك تأثيراتها على انماط القوة، كما ان التطورات التكنلوجية و ما صاحبها من تطورات مختلفة على الاصعدة الاقتصادية و العسكرية و العلمية و الثقافية و غيرها، قد زادت من صعوبات قياس انماط القوة، و هو ما يعني ان وزن قوة الدولة في تغيير مستمر نتيجة للتغير في اهمية مصادر القوة المتاحة لديها او لدى الطرف الاخر[2] و هذا ينطبق بشكل اكبر على القوة الاستخباراتية، فأنه لا يوجد الية محددة يمكن من خلالها قياس مدى حجمها، الا من خلال سلوكها وفاعليتها، فتقاس بقوة الدول الاخرى سلوكياً و كيفياً. حيث لا يمكن معرفة القيمة الحقيقية للقوة الاستخباراتية إلا بعد اختبارها[3]، من خلال قدرتها و نجاحها على إدارة المخاطر الأستراتيجية للأمن القومي. فهي تقوم بمهمة مركبة لا يمكن تحديد ماهيتها الا بعد تداؤب عملها حيث جمع و تقييم و تحليل و ايضاح و تفسير ما يمكن الحصول عليه في المسائل التي تهم القادة و يرغبون الحصول عليها عن الغير و بجميع الحالات[4] و هذا يعتمد على مخرجات الدولة و فاعليتها على

---

[1] للمقارنة ينظر: طارق فهمي، مداخل و انماط الوساطة الاستخباراتية في مناطق الصراعات، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، المجلد (53)، العدد (214)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2018)، ص 24.

[2] Stivachtis Yannis A, Power In Contemporary International Society: International Relations Meets Political And Social Theory_ A Critical Appraisal Of U.S Foreign Policy, Journal Of Political And Military Sociology, Vol. 36, No. 1, 2008, P.94.

[3] ينظر: مارك بيردسول، مستقبل الاستخبارات في القرن الحادي و العشرين، سلسلة محاضرات الإمارات، العدد (169)، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 5.

[4] منعم صاحي العمار، من يدين لمن؟ مكانة الاستخبارات في الاستراتيجية الامريكية الشاملة، ص 21

الساحة الدولية، و بسبب الطبيعة السرية كمؤشر من مؤشرات القوة الاستخباراتية، فأنه نادراً ما تعلن الدول عن مخرجات توظيف القوة الاستخباراتية مما يجعلها احد التحديات التي تواجه الباحثين في امكانية قياس قوة الدولة استخباراتياً.

من جهة اخرى، فأن القوة الاستخباراتية لا تفصح عن نفسها إلا من خلال ما تقترن به من تأثير فاعل في سلوكيات الأطراف في البيئة الاستراتيجية العالمية، و فاعلية التأثير من الممكن اعتبارها وحدة قياس تجريبية لإدارك الطبيعة المتميزة للقوة الاستخباراتية في صياغة نموذج السلوك المعبر عنه، و يأخذ السلوك احد مظهرين: فهو إما ان يكون سلوكاً مؤثراً او سلوكاً متأثراً، و في كلتا الحالتين يعبر السلوك عن الإمكانيات ليكشف في الحالة الأولى عن (الفعل)، و يكشف في الحالة الثانية عن الاستجابة (ردالفعل)، بما يشير الى ان الاستجابة و رد الفعل الذي تبديه الدولة (ب) مثلاً ما هي إلا المظهر الأكثر وضوحاً لقوة الدولة (أ) بالقياس مع قوة الدولة (ب)[1].

سادساً: جدلية القوة الاستخباراتية و التفاعلات الحرجة: يقصد بالتفاعلات الحرجة: الموقف الاستثنائي الذي تتبناه الدولة في التعامل مع جماعات العنف المسلح او الإرهاب من خلال الدخول في مفاوضات معها، إلا ان الدول تتفاوض مع جماعات الإرهاب المحلي، و لا ينصرف الى الجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية ذات المطالب الأيديولوجية غير العاقلة، خاصة ان التفاوض مع مثل تلك الجماعات يشجعها على التمادي في إرهابها[2]. اذ بالرغم من حراجة هذا الاسلوب بالنسبة للدولة على اعتبار انها تتفاوض مع جماعات ارهابية، اذا ما تم تسريب معلومات عن تلك اللقاءات السرية الى الإعلام، خاصة إذا ما كانت الحكومة تنكر وجود أي نوع من الاتصالات مع الجماعات الارهابية، الا انه في نفس الوقت، يبرز هنا دور القوة الاستخباراتية في مثل هذه القنوات و التي تكون عن طريق مفاوضات على درجة عالية من السرية، و ذلك من خلال ايلاء تلك المهمة الى عناصر استخباراتيين، اذ تبرز ميزة هذا الاسلوب في انه الاقل تكلفة سياسياً مقارنة بالاتصال العلني بالجماعة الأرهابية، كما انه يعكس جدية الحكومة في التفاوض عن الاساليب الاخرى. من جهة اخرى، فأن

[1] للمقارنة ينظر: عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي، (عمان: دار الأوائل، 1997)، ص 24.

[2] شريق نحي الدين، التفاعلات الحرجة: محددات و انماط التفاوض مع جماعات العنف المسلح، في ابراهيم غالي: عالم مخيف: تصاعد الأساليب غير التقليدية للسياسات الواقعية في إدارة التفاعلات الدولية (الاستفزاز.. الابتزاز.. السياسات الخفية)، ط1، سلسلة كتب المستقبل، (ابو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، 2021)، ص 176.

هذا الاسلوب قد يترتب عليه مخاطر كبيرة، و التي تأتي من الغضب الشعبي من جهة، او استغلالهم لخيار التفاوض كوسيلة لكسب مزيد من الوقت لترتيب صفوفهم، و رفع الضغط الامني و العسكري المفروض عليهم[1].

سابعاً: جدلية القوة الاستخباراتية و البارادبلوماسي: لقد ادرك صناع القرار الاستراتيجي خطورة و اهمية المهام الدبلوماسية، و انها ذات اهداف امنية و سياسية في نفس الوقت، و ان السفراء في الغالب الاعم يعملون على توظيف القوة توظيف مهامهم الدبلوماسية و تحويلها الى قوة استخباراتية متميزة[2]. اذ إن تمايز القوة الاستخباراتية عن القوة الدبلوماسية الشرعية واضح بشكل عام من خلال ان القوة الاستخباراتية توفر المعلومات بأساليب خاصة ، و القوة الدبلوماسية توظفها. فضلاً عن ان النمطين منخرطين في مسائل الاستراتيجية و فن الحكم. هذا بالنسبة للدولة التي تمتلك إدارة الشؤون الخارجية و صنع السياسة الخارجية كوظيفة مركزية بأمتياز في ادائها الاستراتيجي بين انماط قوتها المختلفة[3]. إلا ان حركية العولمة و ما نتج عنها من مخرجات على الساحة الدولية ازاحت احتكار الدولة في قدرتها على إدارة العلاقات الخارجية، و التي افضت الى وجود حالة هجينة خلقت نوع من التداخل بين وظائف الدولة و فواعلها التابعة لها، مما ادى الى نوع من الاستقلالية النسبية لهذه الفواعل و التي دفعت بها الى التدخل بشكل متزايد في الشؤون السياسية على مستوى السياسة الخارجية. لكن، و بالرغم من هذه الحالة الايجابية، كان لها ارتدادت عكسية من خلال اعطاء الفواعل الدولية فرصة للتدخل من خلال قوتها الاستخباراتية و التي اعطتها نوع من الشرعية على ادائها الاستخباراتي، خاصة اذا كانت هذه الأقاليم غير داعمة لتكامل دبلوماسية الدولة المركزية التي تمارس أو تأتي في صراع أو تنافس معها، فقد تسعى الحكومة المحلية من خلالها إلى الحصول على دعم دولي لخطط التحرر أو الاستقلال. و هذا ما يجعل الكثير من الدول تفضل التعامل اللا مركزي مع الأقاليم المحلية بدلاً من الحكومات المركزية.

---

[1] المصدر نفسه، ص ص 181_182.

[2] للمزيد ينظر: آمنة احمد صابر الظنحاني، الاستخبارات في الدولة الإسلامية، (رسالة ماجستير)، (الشارقة: جامعة الشارقة، 2008)، ص 187.

[3] Michael Herman, Diplomacy ns Intelligence, Diplomacy & Statecraft Journal, 2015 , London , P. 6.

الخاتمة

أن القوة الاستخباراتية تعمل على تقليص حالة عدم اليقين بنموذج إدارة التوقع، من خلال قدرتها على قراءة و توقع الاحتمالات المستقبلية و تبني اقرب الاحتمالات و تحويلها الى أداء استراتيجي من خلال إدارة هذا الاحتمال (التوقع) عن طريق تهيئة و تمهيد البيئة الحالية لأحتمال التوقع المستقبلي، و بالتالي تقليص حالة عدم اليقين، لأن القوة الاستخباراتية تتعامل مع المستقبل بالدرجة الاولى، و بما ان حالة عدم اليقين ذات بعد مستقبلي، فأنها (القوة الاستخباراتية) تتعامل مع المستقبل من خلال إدارته استراتيجياً.